

وقوله ثمامة بن الأشتر إن المتولدات أفعال لا فاعل لها
باطل لما فيه من تعطيل الصانع وقول النظام أن المتولدات
فعل الله تعالى بإيجاب الخلق أي إن الله تعالى خلق الخلق
الحيواني على وجه يوجب أن يخلق الله فيه لآله عند الضرب
والسهم على وجه يوجب أن يخلق الله فيه المروءة عند
الرمي وقول القلانسي أنه فعل الله بإيجاب الطبع ولا
فروق بين مذنب النظام ومذهبهم وحاصل المذهبين
استحالة عدم الأثر عند وجود ما هو سببه كما هو مذهب
أهل الطبيعيات التي يضيفون ذلك إلى طبيعة المحل
فحسب مما يضيفان إلى الله تعالى ولكن بإيجاب الخلق والطبع
وما ذكرنا يورثي إلى أن من فعل شيئا صار موجبا على الله
أن يفعل ذلك المتولد في المحل بحيث لا يكون له قدرة الشئ
والقول بظهور البطلان وعندنا يجوز خلق المحل عن
هذه المعاني عند وجود ما يعقل سببا لها ولا يجب على الله
أن يفعل شيئا منها في المحل غير أنه تعالى اجري العادة
بخلقها عقيب تلك الأحوال مع جواز أن يخلق بطريق
لفصل العادة معجزة لنبي أو كرامته لو لم يكن فقد حكى شيخنا

عن شيخنا رحمه الله أن الكفار حين عزروا قصباً محدثاً في
أصول الظالمين كان طيناً لم يلم عليها ويأخذ بها لأن
الله تعالى لما اجري العادة يخلق تلك الآثار عند مباشرة الأسباب
ومباشرة ما يقصد حصولها عند مباشرة ما أضيفت إلى مباشر
أسبابها عرفاً وشرعاً وملاكه شق زرق انسان حتى سال
دفعه فان السيلان غير مضاف إليه حقيقة ولكن لما اجري
الله تعالى العادة يخلق السيلان في الأرض عقيب شق الزرق
أضيف إلى الشاق عرفاً ويأخذ به شرعاً وحصولها
عليها حسب قصد الفاعل وإرادته ممنوع فمنها يكون قصد
الجرح أن يكون الجرح غير سار إلى الموت ولا يكون كذلك
فصل وبنت هذا أن المقتول ميت باجله من القتل
فعل يخلق الله تعالى عقيب في الحيوان الموت وعندكم مقطوع
عليه اجله اعلم ان عندنا ما يخلق الله تعالى في المقتول من المعنى
المنافي للحياة وهو الموت فمفعول الله تعالى وليس بفعل للقاتل
والقتل فعل القاتل قايماً به وليس بحالاً بالمقتول اذ فعل
العبد لا يجاوز محل قدرته وزعم الكعبي ان المقتول غير ميت
لان الموت فعل الله والقتل فعل القاتل وقال غيره من المعتزلة
ولم يوجد

ان الموت المقتول لم يمت